

جمهورية مصر العربية  
مجلس الشعب  
الأمانة العامة

الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية

اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم

(القاهرة : 20 يونيو 2009)

تقرير

أعدته الأمانة العامة

" عن وقائع اجتماع اللجنة "

## الجلسة الأولى

بدأت وقائع الجلسة الأولى برئاسة السيد الأستاذ/ محمد محمد أبو العينين رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم فى تمام الساعة العاشرة صباح يوم السبت الموافق 20 يونيو 2009 .

وقد بدأت فاعليات الجلسة بتأكيد رئيس اللجنة على أن هدف هذه الجلسة هو مواصلة الحديث عن الأزمة المالية وتداعياتها والتفكير فى مرحلة ما بعد الأزمة.

كما أشار سيادته الى تأثير الدول المتقدمة بانخفاض حجم التبادل التجارى، وهذا الاجتماع للتفكير فيما بعد الأزمة، حيث تحولت الأزمة إلى الجوانب الاجتماعية والإنسانية وشعرت بها الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، بانخفاض حجم التبادل التجارى، وتقلص الاستثمارات وتدهور الخدمات المصاحبة لحركة التجارة العالمية، والتوقف الجزئى لبعض الشركات وإعلان إفلاس بنوك ومؤسسات مالية عديدة. ورصد سيادته الحركة العالمية للتعامل مع الأزمة من خلال استعراض لأبرز الخطط وبرامج الإنقاذ التي سلكتها الدول المتقدمة والتجمعات الدولية كمجموعة العشرين؛ لدفع النشاط الاقتصادي وتحفيزه، وإصلاح السياسات المالية، ودفع حركة التجارة الدولية. كما أكد سيادته أن الأزمة بدأت تأخذ شكلاً جديداً، حيث ظهرت بعض الإصلاحات واستشهد ببعض المعدلات الإيجابية مثل دعم شركات التمويل العقاري التي أسهمت فى إصلاح الأحوال فى الولايات المتحدة، وإمكانية تأثر أوروبا والعالم بهذه المؤشرات الإيجابية ثم أعطيت الكلمة للدكتور/ صوان الشرفات (الأردن) ، الذى أكد ضرورة الإجابة على التساؤلات الخاصة بما بعد الأزمة، أى كيفية معالجتها وإدارتها ، ووضع مقترحات لإصلاح النظام المالى العالمى.

ثم استعرض رئيس اللجنة البندين الخاصين باعتماد جدول الأعمال، واعتماد محاضر الاجتماع الثالث للجنة الذى عقد فى بروكسل فى 15 مارس 2009 وبدأت اللجنة موافقتها عليهما. وفيما يتعلق بالوضع الراهن للأزمة، أشار سيادته إلى أن هذا البند يعد استكمالاً لما تم اعتماده فى اجتماع اللجنة فى بروكسل، ومحاولة معرفة إلى أى حد نجحت السياسات الإصلاحية والحلول الموضوعية لتجاوز الأزمة.

ثم أعطيت الكلمة للسيدة/ **جان ماكفيرسون** - رئيس المكتب الاقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي في الشرق الأدنى التي استعرضت بعض الأفكار الخاصة بفترة ما بعد الأزمة وآفاق الاستثمار الأوروبي في هذا المجال، وأبرزها :

1- تأثير الأزمة المالية السلبى على معدلات النمو العالمي، وأن الوقت مازال مبكراً للغاية للحديث عن فترة ما بعد الأزمة؛ لعدم وضوح الرؤية حتى الآن.

2- التأكيد على أن الدول الصناعية ستشهد فترة كساد وتباطؤ اقتصادي، ستمتد آثارها للدول الأقل نمواً فى أشكال متعددة أبرزها تدهور حركة السياحة العالمية وتدنى عوائد الصادرات.

3- ضرورة الاستثمار فى البنية التحتية والتعليم والصحة، وتجنب خفض النفقات العامة، والمحافظة على مستوى عال من جودة الاستثمار.

4- تأكيد أن الأزمة قد بدأت فى القطاع المالى والأسواق المالية بالدول المتقدمة منذ فترة كبيرة؛ نتيجة السماح ببيع وشراء أدوات مالية أكثر تعقيداً وبشكل منظم، وأن الأسباب الجذرية تتمثل فى فقاعات من السلع وعمليات الإقراض دون وضع قواعد للالتزام بها، فضلاً عن التعقيد المالى، وطفرة القطاع المصرفي.

5- الإشارة إلى أن الأزمة لم تكن واحدة، فلكل دولة نمط خاص بها، نظراً لأن معظم الحالات لم تكن لها جذور وطنية.

6- تأكيد أن بيانات الاقتصاد الكلى تشير إلى وقوع أكبر الأضرار بالدول الغربية المتقدمة، وتأثر الدول الأقل نمواً كنتيجة للأزمة وليست سبباً لها.

7- استعراض أبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية على المنطقة الأورو-متوسطة شمالها وجنوبها، وخاصة فيما يتعلق بحركة الاستثمار المباشر، وتباطؤ الأداء الاقتصادي، وانخفاض حجم التبادل التجارى بين دول المنطقة، وانخفاض صادرات الدول النامية بشكل حاد، ومواجهة صعوبات فى الحفاظ على الاستثمارات فى مجالات البنية التحتية والاستثمار الاجتماعى، وزيادة معدلات البطالة وأعداد العاطلين. فضلاً عن الآثار السياسية والأمنية، وأبرزها الصراع

المدنى للوصول للموارد والسلطة، وتعاضم تدفقات الهجرة داخل الدولة وبين الأقاليم.

8- التأكيد على أن الأزمة، رغم التشاؤم، تمثل فرصة يمكن اغتنامها لإحداث إصلاح حقيقى وتنمية البنية الأساسية.

9- الإشارة لدور الاتحاد الأوربى وبنك الاستثمار الأوربى فى وضع خطط وبرامج لتجاوز التداعيات السلبية للأزمة واتخاذ تدابير ملموسة على أرض الواقع، من خلال وضع خطط عمل لتحسين وتفعيل المساعدات المالية، والتعاون مع الجهات الدولية المانحة للمساعدات لتخفيف حدة الأزمة فى المنطقة المتوسطة.

10- التأكيد على دور بنك الاستثمار الأوربى فى دعم الصناعات، ودعم البرامج الإقليمية والبيئية وبرامج البنية التحتية، وتقديم قروض بشروط ميسرة للسداد، وتقديم أكثر من 10 مليار يورو للدول الأوربية لمواجهة الأزمة، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية والتجارة، ودعم المشروعات العابرة للحدود فى مجالات النقل باستخدام الطاقة الخضراء، وإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى البنية التحتية.

11- التأكيد على أهمية بعدى الإصلاح الشامل المتكامل، والتخطيط فى خلق بيئة اقتصادية تنموية جاذبة للاستثمارات. وحتمية تجنب هروب الاستثمارات من خلال إرساء قواعد الشفافية وتبادل المعلومات ووضع نظم جمركية بسيطة. وضرورة وضع قواعد عادلة ومنصفة للتبادل التجارى، وتنظيم وتنسيق الجهود الدولية والإقليمية لتنشيط القطاع الخاص، ومساندة الصناعة الهادفة للتطوير، ووضع خطط عامة للاستثمار فى المجالات الرئيسية من خلال منهج متكامل، وخلق مشروعات لمواجهة أزمة البطالة، وتحسين إدارة الدخول.

12- الإشارة لأهمية الإطار القانونى والتأسيسى، من خلال تقديم المساندة اللازمة للحكومات لتنفيذ مختلف المشروعات وخاصة مشروعات البنية التحتية، وتعزيز المبادرات العابرة للحدود، واضطلاع البرلمانين بوضع أسس التخطيط الشامل للمستقبل.

وفى تعقيبه على هذا التقرير، أشاد السيد رئيس اللجنة بهذا العمل العظيم وأكد أنه حافل بالأرقام والبيانات، الأمر الذى سيجعله دون شك أساساً للتقرير الذى ستعده اللجنة.

### ثم تم فتح الباب للنقاش، وأبدت العديد من الملاحظات، أبرزها:

- 1- أن الأزمة المالية العالمية مازالت مستفحلة، ولا يمكن لأحد التكهن بما ستؤول إليه، ولا حتى الولايات المتحدة التى تستحوذ على 20% من الاقتصاد العالمى.
- 2- تأكيد قيام العديد من بلدان جنوب المتوسط بكافة الإصلاحات المطلوبة وخاصة المالية، إلا أن النتائج المالية ما زالت دون المأمول.
- 3- ضرورة معالجة الأزمة المالية فى جنوب المتوسط من خلال تنمية الطلب الداخلى أو الطلب العام فى المنطقة الأورو-متوسطية وخاصة جنوب المتوسط، عن طريق دعم مشاريع البنية الأساسية، وتحفيز الاستهلاك، وتوجيه القروض الأوربية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج الإصلاح المالى.
- 4- ضرورة إيجاد نظام عالمى جديد ومبتكر لا يعتمد التوريق أو البطاقات المالية بدلاً من الأوراق المالية.
- 5- ضرورة دعم الاستثمارات المباشرة فى مجالات الطاقة والبنية التحتية، واستغلال طاقات الشمس والرياح وغيرها من الطاقات المتجددة كوسائل لتحسين الاقتصادات الوطنية بالجنوب وتلافى تداعيات الأزمة المالية السلبية فى المنطقة الأورو-متوسطية.
- 6- أهمية وضع أجندة جنوبية تقوم على الإمكانيات الجنوبية من الموارد الطبيعية والبشرية التى من الممكن أن تقوم بعمل برامج إنتاجية لدول الشمال، وخاصة فى مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة من الشمس والرياح.
- 7- أهمية توفير تكنولوجيا عالية للاستفادة من طاقات الرياح والشمس، فضلاً عن توفير الاستثمارات الكبيرة لإنتاج هذه الطاقات الجديدة. وضرورة وضع تشريعات وسياسات جديدة لتشجيع الاستثمارات فى هذا المجال كالإعفاءات الجمركية والحوافز فضلاً

عن اضطلاع البنوك بدعم هذه المشروعات، وخلق الكوادر الفنية والعلمية المتخصصة فى مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة بدول الجنوب، وتشجيع نقل التكنولوجيا المتقدمة من الشمال إلى الجنوب، وخلق المراكز العلمية والبحثية المتخصصة فى دول الجنوب، وتنشيط دور الجامعات والمراكز البحثية بالجنوب.

## الجلسة الثانية

بدأت وقائع الجلسة الثانية فى تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا برئاسة النائب المحترم الأستاذ/ محمد محمد أبو العينين - رئيس اللجنة.

وفى مستهل حديثه، أكد سيادته أن التعليم هو حجر الزاوية لأى دولة تريد تخطى الأزمة. وأن المبادرات الأوربية للارتقاء والنهوض بالتعليم أسفرت عن نتائج إيجابية لدول الجنوب أبرزها تأهيل بعض الكوادر الإدارية والمتخصصة، ودعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإحداث التزاوج العلمى بين الشمال والجنوب. كما أكد على أهمية رسم أبعاد الوضع الراهن، وتقييم المبادرات السابقة، ووضع برامج جادة ومحددة لخدمة الدول والمجتمعات الأورو-متوسطية.

ثم استعرض سيادته أهم مبادرات التعاون الأورو-متوسطي القائمة فى مجال التعليم كإنشاء منتدى الشراكة الأورو-متوسطية للتعليم والتدريب المهنى والتقنى، وإنشاء شبكة دائمة من الخبراء من قبل الدول المشاركة فى برنامج (MEDA)، ومؤسسة أناليندا للحوار بين الثقافات بدورها الثقافى والتعليمي، والجامعة الأورو-متوسطية، ومشروع تقييم القدرات العلمية والتقنية والابتكارات فى دول البحر المتوسطى "ESTIME"، ومشروع التعليم الإلكتروني.

**ثم نوه سيادته لأهم التحديات التي تواجه التعليم فى منطقة المتوسط وأبرزها:**

الطلب المتزايد على المهارات والقدرات المتنوعة، وتضخم أعداد الشباب، ومشاكل تمويل قطاع التعليم، والفجوة التعليمية المرتبطة بنوعية التعليم وجودته.

**وفى ختام حديثه ، أورد مجموعة من التوصيات للارتقاء بالتعليم، منها:**

- 1- ضرورة الموازنة بين احتياجات سوق العمل والقدرات الإبداعية لدى الشباب.
- 2- حتمية الارتقاء بنوعية جودة التعليم والارتقاء بالتخصصات المختلفة.

3- ضرورة خلق سوق العمل الملائم لقدرات دول جنوب وشرق المتوسط الطبيعية والبشرية، وتوظيفها للإبداع والإنتاج في المستقبل.

ثم فتح المجال لتبادل الآراء بشأن التعليم وتنمية رأس المال البشري في المنطقة الأورو-متوسطية، وأبديت العديد من الملاحظات الهامة، وأبرزها:

1- ضرورة الارتقاء بالتعليم في شمال وجنوب المتوسط، نظراً لأهميته المحورية وضرورة أن تأتي المبادرات من دول الجنوب لا الشمال فقط، من خلال فتح قسم لدراسات الماجستير في كلا جانبي المتوسط، وإتاحة الفرص للشباب لتلقى التعليم في هذا الصدد، وفهم الثقافات المختلفة من أجل العمل سوياً لرفعة شعوب المتوسط.

2- ارتباط تطور المجتمعات البشرية ورفيها ونهضتها بقضية التعليم، وأهمية التعليم والثقافة كمؤشرات لقياس قوة المجتمعات.

3- ضرورة اضطلاع الوزارات المعنية بقضية التعليم بتطوير التعليم وتحسين جودته وإنتاج استراتيجيات وطنية للتعليم والتأهيل والتدريب؛ لتحسين نوعية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية.

4- دور التعليم الهام في المنطقة الأورو-متوسطية في الارتقاء بالشعوب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وزيادة قدرتها على مواجهة التحديات.

5- صعوبة ترك قضية التعليم للجهود الخاصة دون توجيه من الدولة؛ نظراً لأنه عصب حياة الشعوب وتطورها.

6- أهمية الربط بين التعليم وتنمية رأس المال البشري، باعتباره عنصراً هاماً لتنمية العنصر البشري، وتنمية الأفراد ليصبحوا قادرين على القيام بواجباتهم وممارسة حقوقهم.

7- ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية بدول الجنوب للارتقاء بالبحث العلمي، ورفع نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالموازنات المالية لدول الجنوب.



8- الإشارة إلى المخططات الإسرائيلية لقتل العملية التعليمية وإفسادها بفلسطين من خلال محاولات إرساء الجهل والامية، وإعاقة تحرك الطلاب للوصول للجامعات من غزة للضفة الغربية والعكس، وتدمير المدارس والمساجد، ورفض دخول مستلزمات إعادة لإعمار للأراضي الفلسطينية، وإغلاق المعامل، وتوقف مرتبات المدرسين والأطباء فى ظل الأزمة المالية الطاحنة. وضرورة توصيل هذه الرسالة لكل الحكومات والجهات المانحة وعلى رأسها الأمم المتحدة لإعادة إعمار غزة، والضغط على إسرائيل لإعادة فتح المعابر.

9- ضرورة التركيز على قضية محو الامية وخاصة بدول جنوب المتوسط، والتي تتسبب فى تفاقم أزمة البطالة.

10- عدم ربط التعليم بآليات واحتياجات السوق فقط، بل فتح المجال واسعاً للحرية والإبداع والبحث العلمى.

11- تشجيع وتأسيس التعاون بين الجامعات ومراكز البحث العلمى فى الشمال والجنوب، وتبادل الباحثين والدارسين بين دول المتوسط، وتبادل المعلومات والمنشورات وأوراق البحث الأكاديمى والعلمى، وتنمية البعثات الطلابية، وتشجيع المشاركة فى المؤتمرات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية، وإيجاد صندوق مالى لدعم التطور التكنولوجى، وتأسيس مراكز التفوق العلمى، وإنشاء شبكة إلكترونية.

12- ضرورة وفاء الجامعة الأورو-متوسطية المنتظرة بالاحتياجات قصيرة وطويلة الأجل لدول الجنوب وخاصة نقل التكنولوجيا المتطورة، وعدم الاكتفاء بعموميات أدبية. وضرورة حصول دول الجنوب على المعرفة المتطورة ووجود ضمانات من قبل الاتحاد الأوروبى لبناء مستقبل علمى لدول الجنوب يكفل حياة أفضل للأجيال القادمة.

13- ضرورة التصدي ووضع الحلول الجذرية لقضيتى التسرب من المدارس، وخاصة فى مراحل التعليم الابتدائى والإعدادي، وتعليم الإناث، مع أخذ اعتبارات انقسام المجتمعات بين ريف وحضر، والفقر، وانتشار بعض العادات القديمة فى الحسبان.

- 14- ضرورة وضع برامج متوسطة وطويلة الأجل لتحسين التعليم وجودته، خاصة فى المراحل المبكرة، والاهتمام بتعليم اللغات وعلوم الحاسوب، وكذا بمحو الأمية التكنولوجية.
- 15- ضرورة الاهتمام بمرحلة ما قبل التعليم (رياض الأطفال) التي تمهد لغرس قواعد التفكير والإبداع واكتشاف المهارات، وتطوير الفكر التعليمى بالفكر المهارى الذى يناسب سوق العمل.
- 16- ضرورة تشجيع المبادرات غير الحكومية للارتقاء بالتعليم ومحو الأمية، ونشر هذه المبادرات على مستوى المنطقة الأورو-متوسطية.
- 17- حتمية معالجة قضية نزيف العقول " هجرة الأدمغة " من جنوب المتوسط إلى شماله. وتشجيع العلماء على العودة لبلدانهم، وتوفير المناخ اللازم للإبداع والابتكار، والاستفادة من العلماء المهاجرين فى إحداث طفرة ونهضة فى دول الجنوب.
- 18- التأكيد على عقد اجتماع مقبل لسماع رأى الاتحاد الأوربى ومقترحاته للارتقاء بالتعليم. وإعطاء مهلة شهر لتلقى مقترحات الأعضاء؛ لإعداد ورق عمل من دول الجنوب لعرضها على دول الشمال. وضرورة تقييم كل البرامج الخاصة بالتعليم العام والعالى والفنى والتكنولوجى فى الإطار الأورو-متوسطى.
- 19- ضرورة الاهتمام بعلوم المستقبل كالعلوم النووية والطاقوية والهندسة الوراثية والتأكيد على أن من يملك القدرات الإبداعية والابتكارية سيتولى قيادة العالم.
- 20- ضرورة وجود إطار موحد للارتقاء بالتعليم فى منطقة المتوسط. وضرورة وجود برامج موحدة لبناء الطاقات والقدرات، وبرنامج رسمى موحد للدراسة فى الجامعة بمنطقة المتوسط.

وفى نهاية الجلسة اقترح الوفد الأيرلندى تفعيل المادة (2) من اتفاق الاتحاد الأوربي لسنة 1995 فيما يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. وطالب الاتحاد الأوربي باتخاذ موقف تجاه الخرق الإسرائيلي للمادة (2) من اتفاق الاتحاد الأوربي، حتى لا يتم خرق المعاهدات الأوربية من قبل الدول الأخرى وتمت الموافقة بالإجماع على مناقشة هذا الموضوع فى اجتماع عمان القادم فى الرابع من يوليو.

واختتمت أعمال الجلسة فى تمام الساعة الثانية بعد ظهر السبت الموافق  
2009/6/20.

**محمد محمد أبو العينين**

رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية  
ووالشؤون الاجتماعية والتعليم  
الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

القاهرة في: 2009/7/1